مقتطفات من بيان "لجنة التسعة" لدول حركة عدم الانحياز حول هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل [مقتطفات]*

تونس، 1990/3/11

"3- (...) ولفت الانتباه إلى المخاطر الناجمة عن التزايد اليومي في أعداد المهاجرين اليهود وقرار حكومة إسرائيل بتوطينهم في الأراضي الفلسطينية مثل القدس ونابلس، بالإضافة إلى كون الهجرة غير شرعية، فإنه يترتب عليها آثار ديمغرافية خطيرة، خاصة وأنها تهدف إلى تحقيق خطة "إسرائيل الكبرى" وحذر أن مثل هذا العمل ينسف جهود السلام وعملية السلام. واقترح أن تغتنم الحركة مناسبة انعقاد مجلس الأمن للمشاركة بنشاط مداولاته. وأشار إلى الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأميركية، وإلى أن الولايات المتحدة لم ترفع حتى الآن مستوى الحوار. وقال أيضاً أن منظمة التحرير الفلسطينية وافقت على مبادرة بيكر، وزير الخارجية الأميركية، وأن إسرائيل تتفاداها، مثلما رفضت مبادرات السلام الأخرى كافة.

[.....]

"6- يترتب على السياسة الإسرائيلية المعلنة بتوطين مهاجرين يهود من الاتحاد السوفياتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، عواقب وخيمة، حيث تقوض هذه الأعمال الجماعية المنظمة عملية السلام، وتهدد جميع الجهود التي بذلت حتى الآن، وتمثل انتهاكاً صارخاً لأعراف القانون الدولي ولميثاق جنيف الرابع والميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية ولحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني. وإذ يؤكد الوزراء دعم حق كل فرد في حرية مغادرة أي بلد، بما فيها بلده. شدّدوا على أن ممارسة هذا الحق يجب أن لا تفرض فرضاً، وأن لا تكون على حساب الآخرين وفي هذه الحالة بالخصوص، على حساب الفلسطينيين. على بلدان عدم الانحياز أن تدعو الأسرة الدولية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقيام بعمل حازم لمنع مثل هذه المحاولات واعتبارها غير شرعية وباطلة ولاغية. وفي هذا المجال دعوا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لدراسة اتخاذ إجراءات لحماية غير متحيزة للسكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي، ولدعوة جميع الدول كي لا تقدم لإسرائيل أي مساعدة يمكن أن تستخدم على وجه الخصوص بالعلاقة بالمستوطنات في الأراضي المحتلة. ستعبر البلدان الأعضاء في لجنة التسعة

---

* **المصدر**: فلسطين الثورة، نيقوسيا، ع 790 (1990/3/25)، 25.

عن وجهة النظر هذه في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وستحاول أن يتم تبنيها في قرارات المجلس".

[....]

"15- ستعمل لجنة التسعة بنشاط نحو عقد المؤتمر الدولي للسلام من خلال مجموعاتها الخاصة التي سيتم إنشاؤها وفقاً للقرار الذي اتخذته اللجنة في اجتماعها الأخير الذي عقد على مستوى القمة في بلغراد، وستستخدم نفوذها لدى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولدى الأمين العام للأمم المتحدة لهذا الغرض".

صادر في تونس 90/3/11

[من النص الرسمي]

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/